

اعتبارات سياسية واقتصادية ما زالت تقف وراء المrazم الحكومية حول نقص المياه في إسرائيل!



صفحة (5) من 6

مصالح «الشبكة الأمنية» الإسرائيلية تؤثر على جميع المجالات وتمنع حل الصراع!



صفحة (6) من 6

المشهد الإسرائيلي

الثلاثاء ٢٨/١٤/٢٠١٤ م الموافق ٢٧ ربيع الأول ١٤٣٥ هـ العدد ٣٢٥ السنة الثانية عشرة

رداً على هجوم رئيس «البيت اليهودي»

نتنياهو يلمح إلى نيته عدم التوصل إلى تسوية وتحميل الفلسطينيين مسؤولية فشل المفاوضات!

ألمح رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، إلى عدم وجود وية لديه للتوصل إلى تسوية للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأنه يسعى إلى تحميل الجانب الفلسطيني مسؤولية فشل المفاوضات.

وكشف نتنياهو عن نيته هذه من خلال رده على رئيس حزب «البيت اليهودي» ووزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، الذي هاجمه بعد أن سرب مكتب رئيس الحكومة أن نتنياهو يؤيد بقاء مستوطنات ومستوطنين تحت سيادة الدولة الفلسطينية بعد قيامها، ووصف بينيت ذلك بأن نتنياهو «فقد صوابه الأخلاقي».

ونقل الموقع الإلكتروني لصحيفة «هآرتس»، أمس الاثنين، عن مصادر في مكتب نتنياهو قولها إن «بينيت يلحق ضرراً بمحاولات رئيس الحكومة الرامية إلى إثبات أن رافضة السلام الحقيقية هي السلطة الفلسطينية»، واتهم مكتب نتنياهو بينيت «بالحاق ضرر، بشكل يفتقر إلى المسؤولية القومية، بخطوة تحاول الكشف عن الوجه الحقيقي للسلطة الفلسطينية من أجل الحصول على عنوان صغير، في وسائل الإعلام.

وهاجم مكتب نتنياهو إعلان السلطة الفلسطينية رفضها بقاء مستوطنات تحت سيادة فلسطينية، معتبراً أنه «لا يوجد أمر يكشف عدم استعداد السلطة الفلسطينية لتسوية مع دولة إسرائيل أكثر من ردها المتطرف والمتسرع على نشر غير رسمي، وسيتم التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين فقط بعد أن يعترفوا بالدولة اليهودية وبعد ضمان المصالح الحيوية لأممنا مواطني إسرائيل».

وشن اليمين الإسرائيلي المتطرف هجوماً كاسحاً ضد نتنياهو، بادعاء أنه يوافق على إبقاء مستوطنات تحت سيادة فلسطينية في إطار تسوية بين إسرائيل والفلسطينيين. ونقلت الصحف الإسرائيلية، أمس، عن بينيت، قوله إنه «لم تمر ٢٠٠٠ عام من الشوق إلى أرض إسرائيل من أجل العيش تحت حكم أبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس)، ومن يكره بأن يعيش يهود في أرض إسرائيل تحت حكم فلسطيني إنما يسحب البساط من تحت جودنا في تل أبيب».

وتأتى أقوال بينيت بعد أن أبلغت جهات في مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية صحافيين أجانب، أول من أمس، بأن نتنياهو يعتقد أن ثمة إمكانية للسماح لمستوطنين بالبقاء في مستوطنات تحت حكم فلسطيني بعد توقيع اتفاق سلام، إذا أرادوا ذلك.

وقال مسؤول رفيع المستوى في مكتب نتنياهو للصحافيين الأجانب إن نتنياهو يؤمن بأنه لا يوجد سبب يمنع وجود أقلية يهودية في الدولة الفلسطينية مثلما توجد أقلية عربية في الدولة اليهودية، وكان نتنياهو أعلن خلال خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، يوم الجمعة الماضي، أنه لا ينوي «إخلاء أي مستوطنة واقتلاع أي إسرائيلي»، ولفتت «هآرتس» إلى أن نتنياهو قال في خطاب ألقاه أمام الكونغرس الأميركي في أيار العام ٢٠١١ إنه ستبقى مستوطنات خارج حدود إسرائيل بعد اتفاق سلام مع الفلسطينيين.

ورفض مقرّبون من بينيت القول ما إذا كان تهجم الأخير ضد نتنياهو يعني أن حزب «البيت اليهودي» يعزّم الانسحاب من الحكومة أم لا. لكن بينيت نفسه أعلن أنه في حال موافقة نتنياهو على وثيقة «اتفاق الإطارة» التي ينوي طرحها وزير الخارجية الأميركي، جون كيري، فإن «البيت اليهودي» سينسحب من الحكومة.

ونقلت «هآرتس» عن قيادي في «البيت اليهودي» قوله إن نتنياهو شدد خلال مداوات عقّدت في الفترة الأخيرة على أنه يرفض إخلاء مستوطنات، لكنه لم يقل أبداً بشكل واضح أنه يريد إبقاء مستوطنات تحت حكم فلسطيني «فهذه فكرة مهووسة»، وأضاف أن «من يفكر بأن تكون (المستوطنات) عيباً وإهتزازاً أو عوفراً تحت حكم فلسطيني سينتهي به الأمر بأن تبقى القدس تحت حكم فلسطيني»، وتابع القيادي في «البيت اليهودي» مهاجماً نتنياهو شخصياً، وقال إنه «عندما تكون هناك حاجة لموقف قوي، يتدهور نتنياهو في منحدر أملس، ونحن ندعوه إلى نفي الأفعال التي تخرج من مكتبه».

ولم تنحصر التهجّمات ضد نتنياهو في حزب «البيت اليهودي» وإنما انتقدته ثلاثة نواب وزراء من حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو من خلال بيانات للإعلام، وامتنع نائب وزير الخارجية، زئيف إنكين، عن مهاجمة نتنياهو شخصياً لكنه قال إن «مصادر مجهولة في مكتب رئيس الحكومة تسحب نتنياهو إلى اتجاهات مهووسة وتزيد التسبب بشرخ بينه وبين الليكود والمعسكر القومي كله»، من جانبها اعتبرت نائبة وزير المواصلات، تسيبي حوتوفيلي، أن «هذه خطة سياسية للتخلي عن الاستيطان اليهودي لصالح السيادة الفلسطينية ولن تجد لها دعماً سياسياً في الليكود». وقال نائب وزير الدفاع، داني دانون، «لن نبقي المستوطنين خلف



نتنياهو يتحدث في مؤتمر.

(أ.ب.)

خطوط العدو، وما كنت أتمنى لمن يكرهوني أن يسكنوا تحت سيادة فلسطينية».

من جهته قال نتنياهو خلال اجتماع لوزراء حزب الليكود، أول من أمس، إن إسرائيل والفلسطينيين سيتمكنون من تقديم تحفظات جوهرية على وثيقة «اتفاق الإطارة» التي يبيلورها كيري والتي ستجرى المفاوضات بين الجانبين على أساسها، وكرر نتنياهو التقليل من شأن الوثيقة وقال إنها ليست اتفاقاً بين إسرائيل والفلسطينيين وإنما هي «مسار تقدم» يعبر عن موقف الإدارة الأميركية من قضايا الحل الدائم.

ويأتي هذا السجل الإسرائيلي في وقت يبدو فيه إن المفاوضات متعثّرة وستصل إلى طريق مسدود بسبب إصرار نتنياهو على عدم الانسحاب من غور الأردن ورفضه التحدّث عن قضية القدس ومطالبية الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية إسرائيل.

ونقل المحلل السياسي في صحيفة «معاريف»، شالوم يروشالمي، أمس، عن وزير إسرائيلي رفيع المستوى في الحكومة المصغرة الشؤون السياسية والأمنية قوله إن «هدفتنا هو إفراغ المفاوضات من مضمونها طوال العام ٢٠١٤ وعلى الأقل حتى موعد الانتخابات النصفية للكونغرس الأميركي في بداية العام المقبل».

مقابلة خاصة مع الباحث في «معهد دراسات الأمن القومي» في جامعة تل أبيب

العميد احتياط شلومو بروم لـ«المشهد الإسرائيلي»:

تصريح نتنياهو حول رفض إخلاء أي مستوطنة موجّه إلى جمهور حزبه

* تصريحات كهذه لا تساعد بكل تأكيد على التقدم في المفاوضات، وحتى أنها لا تساعد نتنياهو في تحميل الفلسطينيين المسؤولية في حال فشل المفاوضات *

عند الحدود أطلق جنود إسرائيليون خلاله النار باتجاه فلسطينيين، وعلى ما يبدو أنهم لم يكونوا مسلحين. ورأى الجانب الفلسطيني في غزة أن ثمة حاجة للرد على ذلك، وأطلقوا صواريخ باتجاه جنوبي إسرائيل، وردت إسرائيل ثم رد الفلسطينيين وهلمجرا. لكن لا توجد مصلحة في التصعيد لدى الجانبين، ولذا فإن الأمور ستهدأ، وهذا ما حصل مؤخراً.

(٥) فيما يتعلق بالأزمة السورية، كيف تنظر إسرائيل إلى مؤتمر «جنيف ٢»؟ وكان هناك تقرير جاء فيه أن إسرائيل لن تبقى «حيادية» حيال الأزمة السورية، ماذا تعني مقولة كهذه؟

بروم: «فيما يتعلق بمؤتمر «جنيف ٢»، أعتقد أن التقديرات السائدة في إسرائيل هي أن هذا المؤتمر سيفشل، ولن ينجح في تحقيق هدفه، ولنا حتى الهدف المتواضع المتعلق باتفاق وقف إطلاق نار، ولذا فإن التقديرات هي أن المؤتمر لن ينجح بالتوصل إلى اتفاق حول عملية سياسية في سورية، وفيما يتعلق بأن إسرائيل لن تبقى على الحياد، فأني لا أنكر أنني رأيت تقريراً كهذا.

هذا يعني تغييراً في السياسة الإسرائيلية، ولا أعتقد أنه يوجد تغيير كهذا، بل إن السياسة الإسرائيلية تقضي بالأ تكون ضالعة في الحرب الأهلية في سورية طالما أن الوضع هناك لا يمس بها بشكل مباشر. والمس بشكل مباشر يكون في حالتين: إما إطلاق نار من الأراضي السورية باتجاه الأراضي الإسرائيلية، وإما نقل أسلحة متطورة من سورية إلى جهات ترى إسرائيل أنها تشكل خطراً عليها وخاصة حزب الله. هذان هما السيناريوهان الأساسيان اللذان سيدفعان إسرائيل إلى التدخل في سورية».

بروم: «لا أقول إنه يستخف، لكنه يخشى من ألا يكون اقتراح كيري ملائماً لسياسته».

(٥) لكن ما هي الرسالة التي يوجهها للأميركيين والمجتمع الدولي؟ بروم: «نتنياهو يوجه رسالة تقول إنه مستعد للمواظقة على مقترحات تكون مشابهة للشكل الذي تم فيه طرح خطة 'خريطة الطريق'. وخريطة الطريق لم تكن وثيقة مشتركة اكلا الجانبين، وإنما كانت وثيقة طرحتها الرابعية الدولية، وكلا الجانبين، الإسرائيلي والفلسطيني، كانا مستعدين لقبولها ولكن بعد تقديم تحفظاتهما منها. والانبطاع لسدي هو أن نتنياهو يريد القيام بأمر مشابه. أي أن لا يجد نفسه في وضع يكون ملزماً فيه أن يقول لا. فإذا قال لا سيتورط أكثر مع الأميركيين. وهو يريد أن يكون في وضع يتمكن فيه من القول نعم... ولكن».

(٥) كيف تنظر إلى التصعيد بين غزة وإسرائيل في الفترة الأخيرة، وكيف يمكن أن يعكس هذا الأمر على محور إسرائيل - غزة - مصر؟ بروم: «أولاً، أنا لا أعتقد أن هذا التصعيد مرتبط بالمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين. أي أنني لا أنظر إلى هذا التصعيد على أنه جهد من جهة ما يهدف إلى إفشال المفاوضات. ولألا حظ وجود محفز لتحقيق ذلك حتى لدى الجهات التي تعارض المفاوضات. أعتقد أن المفاوضات ستفشل لوحدها ولذا لا ينبغي تحمل أي مخاطر من أجل إفشالها. ولذلك أعتقد أن هذا التصعيد ليس مقصوداً وينابع من حراك عادي ومتكرر. فقد بدأ التصعيد الحالي بعد حادث

مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

جعوة عامة

بمناسبة صدور الترجمة العربية لكتاب «اختراع أرض إسرائيل»

يدير الندوة: الكاتب أكرم مسلم، مدير وحدة النشر في مركز «مدار» .

وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/٠٢/٠٤ في تمام الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر.

تعقد الندوة في مقر مركز «مدار» في رام الله - الماصيون- بجانب وزارة التخطيط - عمارة ابن خلدون (ط ٢)

الاسرائيلي
المشهد

ملحق نصف شهري يصدر عن



مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

نتنياهو يتباهى بتطور

صناعة السايبر في إسرائيل!

هاكرز من غزة يخترقون حواسيب جهات أمنية إسرائيلية خلال واحدة من أخطر هجمات السايبر على إسرائيل

تمكن قرصنة انترنت (هاكرز) من قطاع غزة من اختراق منظومة حواسيب تابعة لهيئات أمنية إسرائيلية، بينها حواسيب تابعة لـ «الإدارة المدنية» للجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، وذلك في واحدة من أخطر هجمات السايبر ضد إسرائيل.

وذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس الاثنين، أن الهاكرز الغربيين نجحوا في إدخال «فيروس» مكنهم من السيطرة عن بعد على قسم من الحواسيب.

ونقلت الصحيفة عن شركة «سيكوليرت» الإسرائيلية لحراسة المعلومات أنه في ١٥ كانون الثاني الحالي اخترق الهاكرز شبكات حواسيب إسرائيلية بواسطة استخدام «فيروس» من طراز «حصان طروادة» يحمل اسم «إكستريم رات» تم زرعه في شبكة الحواسيب وسمح للهاكرز بالسيطرة على الحواسيب واستخراج معلومات ومعلومات منها.

وأضافت «سيكوليرت» أنه تم حتى الآن تشخيص اختراق ١٥ حاسوباً تابعة لهيئات إسرائيلية مختلفة بينها حواسيب تابعة للإدارة المدنية التي بين صلاحياتها إصدار تصاريح للفلسطينيين للدخول إلى إسرائيل. وقالت الشركة إن الغرر الحاصل جراء ذلك هو خطير جداً، لأن الهاكرز الفلسطينيين نجحوا في السيطرة على الحواسيب عن بعد لمدة عدة أسابيع.

وتشير التقديرات في إسرائيل إلى أن مجموعة الهاكرز الفلسطينيين من غزة هي نفسها التي هاجمت حواسيب الشرطة الإسرائيلية في تشرين الأول من العام ٢٠١٢ بواسطة حضان طروادي واضطرت الشرطة إلى قطع الاتصال بين حواسيبها والانترنت.

ونفذ الهاكرز هجومهم هذه المرة بواسطة رسالة إلكترونية من نوع «فيشيغ»، وهي رسالة يتم إرسالها عبر البريد الإلكتروني إلى عاملين في هيئة ما وتحاول إغراءهم بفتحها وإدخال تفاصيلهم الشخصية. وبعد ذلك يتم إزالة ملف ضار إلى حاسوب الهيئة. واستخدم الهاكرز عنوان بريد إلكتروني يتعلق بجهاز الأمن الفضاء الإلكتروني، واستخدمت رسالة إلكترونية أخرى باسم رئيس الحكومة الإسرائيلية الأسبق، أريئيل شارون. لكن تبين من هذه الرسائل أن الهاكرز لا يتحدثون اللغة العبرية.

من جانبه، قال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، خلال خطاب القاه أمام «مؤتمر السايبر الدولي» في تل أبيب أمس، إن «التحدي الأكبر هو عندما تحدثت عن السايبر على أنه دفاع عن الخصوصية وعن منظومات عامة، لأن كل شيء يمكن أن يكون مخترقاً. وأضاف أنه من أجل إحباط محاولات كهذه ينبغي تطوير معايير بمستوى الدول وشركات الانترنت الكبرى.

ويأتي هجوم الهاكرز الفلسطينيين بعد أيام من تفاخر نتنياهو أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، في نهاية الأسبوع الماضي، بتطور صناعة السايبر في إسرائيل.

كذلك قال نتنياهو لدى افتتاح الاجتماع الأسبوعي لحكومته، أول من أمس، إن الهدف من مشاركته في المنتدى الاقتصادي العالمي «كان التشديد أمام القوى الرائدة في العالم على الفوائد التي تمكن في صناعة التكنولوجيا العالية الإسرائيلية وصناعة حماية الفضاء الإلكتروني، السايبر، في إسرائيل. والاهتمام بإسرائيل كعبر جداً وكذلك الرغبة في العمل هنا. وحسب اعتقادي سنرى خلال السنة القادمة النتائج لهذا النشاط وللنشاطات الأخرى التي نقوم بها مثل دخول شركات أجنبية جديدة إلى إسرائيل، وفي مقدمة ذلك بدولها إلى سوق السايبر وتوسيع نشاطاتها الاقتصادية القائمة في إسرائيل. ولقد اجتمعت هناك بالشركات الكبرى ومن بينها «غوغل» و«ياهو» و«مايكروسوفت» و«سيسكو» وشركات ساير أخرى».

وأضاف نتنياهو أنه «يسود حالياً التفاهم بأنه في عصر العلم يجب أن نحمي المعلومات ولا نصل إلى فوضى واسعة النطاق... ومن الواضح أنه توجد هنا فرصة كبيرة جداً بالنسبة لنا ومع ذلك يوجد أيضاً تحد كبير: أولاً تأمين بيئة مؤاتية وليست معادية للأعمال التجارية، وثانياً ضمان قدرة مؤسساتنا التعليمية على تزويد أطفالنا بالأدوات اللازمة لكي يستمروا بالتطور مع القدرة على أن يحققوا النتائج. وظالما نعطي نتائج يأتون إلى إسرائيل بسبب النتائج. وظالما نعطي نتائج سيزياد الاهتمام بنا. هذه هي فرصة كبيرة ولكن هذا هو أيضاً تحد كبير على الصعيد الاقتصادي وعلى الصعيد التعليمي على حد سواء. وأشير إلى ذلك على خلفية النقاشات الأخرى التي سيتوجب على إجراؤها. لكن الخيار السارة هي أن إسرائيل تحظى بعجاب كبير جداً».



شلومو ساند
اختراع أرض إسرائيل

ترجمة: انعام نعلت و إسماعيل



إعداد: بروهوم جرابسي

"المشهد الاقتصادي"

تراجع انتشار الصحف وميزانيات الإعلانات تراوح مكانها خمسة أعوام!

* تراجع انتشار الصحف الإسرائيلية بنسبة كبيرة بعد ارتفاع في السنوات الخمس السابقة بسبب انتشار الصحف المجانية *
* التراجع الأكبر في صحيفة «معاريف» التي باتت نسبة توزيعها هامشية * ميزانيات الإعلانات تراوح مكانها منذ خمس سنوات *



صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية لصاحبها الثري شلدون أدلسون (إلى اليمين الصورة) خلطت الأوراق في سوق الصحف الإسرائيلية

التي سببها الصحف المجانية، وعادت لتتماشى مع الظاهرة العالمية، التي يقلص فيها دور الصحف المطبوعة لصالح الصحافة الإلكترونية.

تراجع ميزانيات الإعلانات

ويقول تقرير TGI إن ميزانيات الإعلانات التي تدفقت على جميع وسائل الإعلام سجلت في العام الماضي ارتفاعاً بنسبة ٤٪ عن العام ٢٠١٢، لكن في واقع الأمر فإن ميزانيات الإعلانات عادت بذلك إلى ما كانت عليه كقيمة مطلقة في العام ٢٠٠٨، ما يعني إذ أخذنا بعين الاعتبار نسب التضخم واتساع السوق خلال خمس سنوات، فإن الصرف على الإعلانات يكون قد تراجع عن ذي قبل. ويشير الاستطلاع إلى أن الزيادة حققها الأساس أكبر ٢٠ شركة معلنة في إسرائيل، إذ رفعت ميزانياتها بنسبة ١٠٪، وبلغت في العام الماضي ما يعادل ٣٢٥ مليون دولار، وكانت الزيادة في الأساس في شركات إنتاج الأغذية، وشركات التسويق.

وهذا يعني أنه على الرغم من الزيادة الحاصلة فإن غالبية الشركات المتوسطة والصغيرة، تراجعت ميزانيات الإعلانات لديها، كما أن ميزانيات الإعلانات الحكومية، تقلصت في العام الماضي، وكذا الأمر في العام الجاري.

ويشهد سوق الإعلانات زيادة في توسع شركات الدعاية الكبرى على حساب مكاتب الدعاية المتوسطة والصغيرة.

تضررا من صدور هذه الصحيفة. وكان تراجع انتشار الصحف من نصيب الصحف الاقتصادية، وكما يبدو فإن جميع هذه الصحف سجلت تراجعاً بنسبة متفاوتة، وكانت الصحيفة الأولى «كالكاليس»، التي تصدرها صحيفة «يديعوت أchronot» وبلغت نسبة انتشارها أكثر بقليل من ١٠٪، وهذا لأن «يديعوت أchronot» تسعى إلى تسويق صحيفتها الاقتصادية كرزمة واحدة في الاشتراكات الشهرية. وتظهر في جميع الصحف الورقية، باستثناء «يديعوت أchronot»، الأزمة الاقتصادية من خلال تقليص حد في عدد الصفحات ودمج ملاحق بعضها، عوضاً عن أن جميع الصحف تقريبا قلصت في السنوات الثلاث الأخيرة عدد العاملين فيها. وكانت أكبر موجة فصل في صحيفة «معاريف»، التي كان يعمل فيها حتى قبل عامين حوالي ألفي عامل، وحسب التقديرات انخفض عددهم إلى نحو ١٥٠٠ عامل.

ويبدو الاعتقاد، استناداً إلى معطيات النصف الثاني من العام الماضي الذي كان التراجع فيه أكبر من النصف الأول، أن الصحف الإسرائيلية أنهت فترة زيادة الانتشار

سنوات الخمسين، ثم باتت ثانية بعد «يديعوت أchronot» من مطلع سنوات السبعين وحتى العام ٢٠٠٨، فقد هبطت إلى حضيض غير مسبوقة، وبلغت نسبة انتشارها بالمعدل ١٢٪، ولكن في النصف الثاني من العام الماضي كانت نسبة انتشار الصحيفة ٢٥٪، وفي نهاية الأسبوع إلى قرابة ٥٠٪، إلا أن الصحيفة تنشر صفحاتها مجاناً في موقعها على الإنترنت.

وقد شهدت صحيفة «معاريف» في السنوات الأخيرة سلسلة من الأزمات، ما جعلها تنتقل إلى عدد من المتمولين، وبلغت الأزمة قبل عامين حدتها، وكانت على شفا الإغلاق كلياً، إلى أن اشتراها الثري شلومو بن تسفي، ذو التوجهات اليمينية، صاحب صحيفة «مكور ريشون»، وعلى الرغم من تدفق السيولة النقدية عليها، إلا أنها واصلت تسجيل الخسائر، ما اضطر صاحب الصحيفة الجديد إلى بيع مطابع الصحيفة إلى شلدون أدلسون صاحب صحيفة «يسرائيل هيوم».

وكانت صحيفة «معاريف» قد صدرت لأول مرة في العام ١٩٤٨، بعد خروج عدد من الصحفيين من صحيفة «يديعوت أchronot»، ونجحت الصحيفة الحديثة في حينه في أن تتبوأ الصدارة في سنوات الخمسين والستين حتى اجتازتها «يديعوت أchronot»، في مطلع سنوات السبعين، وبقيت معاريف الصحيفة الثانية حتى مطلع العام ٢٠٠٨، مع بدء اتساع انتشار الصحيفة اليومية المجانية «يسرائيل هيوم»، إذ أن «معاريف» كانت الأكثر

أظهر الاستطلاع نصف السنوي الذي تجريه شركة TGI حول انتشار الإعلام الإسرائيلي تراجعاً كبيراً في انتشار الصحف الورقية، وهو يعد استمراراً للتراجع القائم منذ سنوات، على خلفية انتشار الإعلام الإلكتروني في شبكة الإنترنت، ولربما أن ما يمنع تراجعاً أكبر في انتشار الصحف هو انتشار الصحف اليومية المجانية.

وأظهر الاستطلاع حضيضاً غير مسبوقة لصحيفة «معاريف» التي واجهت أعنف أزمة اقتصادية قبل عام ونصف العام، وباتت نسبة توزيعها هامشية جداً، لتحل رابعة بعد أن كانت في سنوات الخمسين الصحيفة الأولى، ثم باتت ثانية بعد «يديعوت أchronot»، حتى نهاية العام ٢٠٠٧.

وكان استطلاع TGI معتمداً في جميع وسائل الإعلام، وتتبع أهميته من أنه يشكل مستنداً للشركات والمؤسسات المعلنة، لدى توزيع ميزانية إعلاناتها السنوية والموسمية، إلا أنه منذ أن بدأ يتسع انتشار صحيفة «يسرائيل هيوم»، التي يملكها الثري الأميركي شلدون أدلسون، وباتت تنافس الصحيفة الأولى في إسرائيل «يديعوت أchronot»، ثم تبعت تلك الصحيفة عدة صحف مجانية يملكها أثرياء كبار، رأت حتى الصحف الثلاث التقليدية الأولى «يديعوت أchronot» و«معاريف» و«هآرتس»، أنه من غير الممكن مقارنة صحيفة مجانية بصحف تجارٍ ولها اشتراكات بأثمان ليس قليلة، وقال استطلاع سابق إنه في حال عرضت «يسرائيل هيوم» نفسها للبيع في الأسواق، فستنهار نسبة قرائها إلى ٥٪.

ويتخوف ممولو الصحف من أن هذه الاستطلاعات ستعكس سلباً على ميزانيات الإعلانات من كبرى الشركات المعلنة، ولذا فهي تبحث عن طرق وقنوات أخرى لسد خسائرها المالية الناجمة عن تراجع المداخل المالية.

وبيّن الاستطلاع أن انتشار الصحف انخفض في العام الماضي ٢٠١٣ إلى أقل من ٦١٪، مقابل أكثر من ٦٥٪ في العام ٢٠١٢. ويقول معدو الاستطلاع إن إسرائيل شهدت منذ العام ٢٠٠٧ إلى العام ٢٠١٢ وتيرة معاكسة لما هو قائم في كل أنحاء العالم، إذ ارتفع انتشار الصحف الورقية بدلاً من تراجعها، ولكن تفسير الأمر هو أنه في منتصف العام ٢٠٠٧ ظهرت صحيفة «يسرائيل هيوم» المجانية، وبالتالي صدرت صحيفة يومية مجانية أخرى كانت توزع في شبكة القطارات، ثم تبع ذلك صدور صحف مجانية أخرى منها واحدة اقتصادية، وكما يبدو أن هذا ساهم في ارتفاع انتشار الصحف الورقية، وما يدعم هذه الفرضية هو أن الصحف المجانية سجلت نسب توزيع عالية، في حين أن الصحف الكبرى التقليدية سجلت تراجعاً أكبرها صحيفة «معاريف» التي تواجه انهياراً غير مسبوقة.

ويقول الاستطلاع إن انتشار صحيفة «يسرائيل هيوم» في العام الماضي كان الأكبر وبلغ ٣٨٦٪، وحلت «يديعوت أchronot» ثانية بفارق طفيف إذ كان انتشارها ٣٨٤٪، إلا أن «يديعوت أchronot» ظلت الأولى من دون منافس في عدد نهاية الأسبوع، الصادر أيام الجمعة، إذ يفوق انتشارها ٤١٪، مقابل حوالي ٣٣٪ للصحيفة المجانية «يسرائيل هيوم».

وسجلت صحيفة هآرتس، في النصف الثاني من العام الماضي، ارتفاعاً طفيفاً لتقف عن نسبة ٦٪ بقليل، رغم أنها كانت حتى قبل عامين توزع بنسبة ٧٥٪، ولكن معها بلغت نسبتها تبقى صحيفة النخبة، وهي لا توزع أي جزء منها مجاناً، كما تفعل «يديعوت أchronot» و«معاريف» في مواسم معينة في السنة.

أما صحيفة «معاريف» التي كانت الصحيفة الأولى في

موجز اقتصادي

انخفاض بنحو ٢٧٪

في عجز الميزان التجاري

قال مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي في تقرير له إن العجز في الميزان التجاري بين الصادرات والاستيراد انخفض في العام الماضي ٢٠١٣ بنسبة ٢٦ر١٪ مقارنة مع ما كان عليه في العام ٢٠١٢، وبلغ ١٤ر٥ مليار دولار، وهو العجز الذي كان قائماً في العام ٢٠١١.

وحسب المكتب، فإن حجم الاستيراد الإسرائيلي بلغ في العام الماضي ٧٣ر١ مليار دولار، بينما بلغ حجم الصادرات الإسرائيلية ٥٨ر٤ مليار دولار، وقد تقلص الاستيراد بنسبة ٨٪، ومن أبرز ما تراجع استيراده كانت المواد الخام بنسبة زادت عن ١٦٪ وهذا مؤشر إلى تراجع إنتاج بعض البضائع. وفي المقابل فقد سجل استيراد البضائع للاستهلاك الفردي الحيثي اليومي ارتفاعاً بنسبة ٢٧٪.

وفي المقابل فقد تراجعت الصادرات بنسبة زادت عن ١٦ر١٪ مقارنة مع العام قبل الماضي ٢٠١٢، إذ تراجعت الصادرات الصناعية بنسبة ٢٧ر٧٪، علماً أن الصادرات الصناعية تشكل أكثر من ٨١٪ من إجمالي الصادرات، وارتفعت الصادرات الزراعية بنسبة تجاوزت ٣٪، كما سجلت صادرات المجوهرات زيادة بنسبة ٣٪.

عجز الميزانية ٣ر١٥٪ والتضخم ١ر٩٪

أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية أن إجمالي العجز في الميزانية العامة بلغ في العام ٢٠١٣ نسبة ٣ر١٥٪ من حجم الناتج العام، في حين أعلن مكتب الإحصاء المركزي أن إجمالي التضخم المالي في العام الماضي بلغ ١ر٩٪.

وجاءت معطيات العجز في الميزانية أقل بنسبة الثلث من التوقعات التي كانت قائمة حتى نهاية الشهر السابع من العام الماضي، أي في الوقت الذي أقر فيه الكنيست متأخراً ميزانية ذلك العام، إذ انقلبت كل التقارير المالية السوداوية رأساً على عقب، بعد إقرار الميزانية التقشفية. وقالت وزارة المالية في وقت لاحق إن توقعاتها للعجز في العام الماضي ستكون في حدود ٣ر٢٨٪، بدلاً من العجز المخطط ٤ر١٥٪، إلا أن التقارير «الإيجابية» واصلت الصدور، حتى هبط العجز الحقيقي إلى ٣ر١٥٪، وهي نسبة قريبة من التوقعات للعجز في العام الجاري ٣٪.

وتعني هذه النسبة أن حجم العجز ماليًا بلغ ما يعادل ٩ر٥ مليار دولار، بدلاً من ١١ر٤ مليار دولار كما كان مخططاً لدى إعداد الميزانية التقشفية.

كذلك فإن خزينة الضرائب سجلت هي الأخرى فائضاً بلغ ٤ر١ مليار دولار، في حين سجلت الميزانية العامة فائضاً مصروفات اجتاز ٢ر٢ مليار دولار، وقد صرفت الوزارة هذا الفائض المعلن على إلغاء كل التقلصات في ميزانية وزارة الدفاع التي تمول الجيش، التي كانت مقررة للعامين الماضي والجاري، بقيمة ١ر٢ مليار دولار، كما ألغت الوزارة دفع ضريبة الدخل بنسبة ١٪ إلى ٢٪.

الذي كان مقرره لمطعم العام الجاري.

وقالت المديرية العامة الجديدة لوزارة المالية يعيل أندورن إن هذا يستدعي المسرور، فالدولة أنهت عاماً ملياً بعجز أقل من المتوقع بكثير، وهذه أموال بقيت في الخزينة وسنصرف منها ما يقلص حجم الدين العام، الذي بات وفي التقديرات الأولية حوالي ٦٨٪ من حجم الاقتصاد العام، بعد أن كان حتى قبل أربع سنوات ما يقارب ٨٠٪ من حجم الناتج المحلي.

في المقابل، دل تقرير مكتب الإحصاء المركزي على أن إجمالي التضخم المالي في العام الماضي بلغ ١ر٩٪، وهو أقل بقليل من متوسم مجال التضخم الذي حددته السياسة الاقتصادية في العقد الأخير، من ٣٪ إلى ٣٪، ويستدعي المحللون أن يقدم بنك إسرائيل المركزي على تخفيض الفائدة البنكية في الشهر المقبل شباط، وهي ترسو الآن عند ١٪، وكما يبدو فإن البنك قد ينتظر حركة التضخم في الربع الأول من هذا العام، حتى يقرر سياسة الفائدة.

إلا أن هناك من يرى أن البنك سيكون مضطراً للاخذ بعين الاعتبار استمرار تدهور سعر صرف الدولار أمام الشيك، إذ هبط في الشهر الأخير إلى ما دون ٣ر٥ شيكل للدولار، بينما الحد الأدنى الذي يفضل به بنك إسرائيل هو ٣ر٧ شيكل وحتى ٣ر٨ شيكل للدولار، علماً هنا حتى العام ٢٠٠٧ كان سعر الدولار في حدود ٤ر٢ شيكل.

استبعاد تخفيض الضرائب

خلال العام الجاري

أعلنت وزارة المالية الإسرائيلية، على لسان «مصادر مسؤولة» فيها، استبعادها إجراء أي تخفيض ضريبي جديد في العام الجاري ٢٠١٤، بعد أن كانت الوزارة قد ألغت دفع ضريبة الدخل المخطط لمطعم هذا العام بنسبة ١٪ و ٢٪.

وقد أقيمت وزارة المالية على رفع ضريبة الشركات من ٢٥٪ في العام الماضي إلى ٢٦ر٥٪ في العام الجاري، ما يؤمن للخزينة العامة زيادة بنحو ٢٠٠ مليون دولار، وسرت أنباء في الصحافة الإسرائيلية مفادها أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو ضغط في الأسابيع الأخيرة من أجل إلغاء رفع ضريبة الشركات أيضاً، إلا أن مسؤولي وزارة المالية ومعهم وزيرهم يائير لبيد رفضوا هذا التوجه، وكما يبدو انتظارا منهم لمجريات السنة الحالية الاقتصادية.

يذكر أن بنك إسرائيل كان قد أعلن في عدة تقارير أخيرة أنه لن يكون مفر أمام الحكومة من رفع الضرائب في ميزانية العام المقبل ٢٠١٥ بقيمة إجمالية تقارب ٣ مليارات دولار، وهذه قيمة عالية تستوجب رفعاً في جميع مسارات الضرائب، أو إجراء تقليص كبير في الميزانية العامة. وحسب مصادر في وزارة المالية، فإن الخيار الثاني سيكون المفضل لدى لبيد ونتنياهو، وهما يخططان منذ الآن إلى تقليص الميزانية العامة للعام المقبل بحوالي ٢ر٣ مليار دولار. وبموجب محللين، فإن هذا التقليص لن يكون على حساب وزارة الدفاع وإنما على حساب ميزانيات الخدمات الاجتماعية الأساسية من تعليم وصحة ورفاه، وأيضاً على حساب ميزانيات تطوير البنى التحتية.

أسعار المنتجات الغذائية الإسرائيلية في السوق المحلية أعلى من أوروبا والولايات المتحدة!

* فارق الأسعار يتراوح ما بين ١٠٪ وحتى ١٠٠٪ * تبادل اتهامات بين الشركات المنتجة وشبكات التسوق *

* تزايد المطالبات في إسرائيل برفع القيود عن استيراد المواد الغذائية ليكون عامل ضغط لتخفيض الأسعار *

القيود التي تفرضها أنظمة وزارة الصحة على استيراد المواد الغذائية، مثل القيود المشددة على فحص المواد الغذائية، فمثلاً تصر الأنظمة على فحص ٣٪ من البضائع الغذائية الواردة، بينما في الولايات المتحدة يتم فحص واحد بالألف من تلك البضائع. كذلك من جهة ثانية يلاحظ نوع من الاحتكارات الكبرى في استيراد المواد الغذائية، ما يعرقل دخول مستثمرين آخرين إلى قطاع الاستيراد.

واللافت في التقرير الذي عرضته «ذي ماركرز» أن لجنة التحقيق الحكومية توصلت إلى قناعات بضرورة تخفيف القيود، وكانت الحكومة على وشك إقرار هذه التسهيلات، وتحويلها إلى أنظمة وقوانين معمول بها، إلى أن ظهرت اعتراضات الحاخامية الكبرى، التي تفرض أنظمة مشددة في قضية الحلال وفق الشريعة اليهودية، وبشكل خاص على منتجات الحليب والألبان، فمثلاً تطلب الحاخامية فحص الحلال ليس في الحليب وحده، بل أيضاً في حظائر الأبقار التي يأتي منها الحليب.

وكانت أبحاث سابقة قد دلت على أن أنظمة الحلال الإسرائيلية تساهم في رفع أسعار اللحوم في إسرائيل بنسبة ٣٠٪، وهذا بسبب القيود التي تفرضها الحاخامية على اللحوم المجمدة المستوردة، وحينما ترتفع أسعار هذه اللحوم ترتفع مباشرة أيضاً أسعار اللحوم الطازجة.

عالية، وحاول المنتجون دعم اتهامهم بفجوات الأسعار لنفس المنتج بين شبكات التسويق المختلفة في إسرائيل. وقال مسؤول في إحدى الشركات المنتجة إن شركات إسرائيلية تعمل على تخفيض أسعار المنتجات المصدرة إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية، من أجل «وضع موطئ قدم» لهذه الشركات في تلك الأسواق، خاصة إذا كان المنتج جديداً وليس معروفاً أوروبا وأميركا.

قيود الاستيراد

وتدور معركة في إسرائيل في السنوات الأخيرة من أجل رفع الكثير من القيود الحكومية والدينية على استيراد المواد الغذائية، من أجل زيادة التنافس في السوق ما يشكل ضغطاً على الشركات المحلية لتخفيض الأسعار. وما من شك في أن من يقف وراء طرفي المعركة كبار المستثمرين كل من مصالحه، فإن كانوا من أصحاب الشركات المنتجة فإنهم يحذرون من رفع القيود كي لا يتم ضرب الصناعة المحلية، في حين يريد المستثمرون الآخرون رفع القيود ليكون بإمكانهم اقتحام سوق الأغذية.

وكانت شركة «مونييتور» للأبحاث قد أعدت في الأونة الأخيرة بحثاً وعرضته على لجنة التحقيق الحكومية لفحص أسعار مواد الغذاء، وعرض البحث سلسلة من

المنتجات التي عرضت الأكثر رواجاً في سوق الأغذية الإسرائيلية، مثل منتجات الشوكولاتة والبسكويت والشاي وغيره.

وتقول الصحيفة إن هذه الاستنتاجات تتوافق مع بحث أجراه معهد الأبحاث في الكنيست الإسرائيلي، وأظهر أن أسعار المنتجات الغذائية في إسرائيل أعلى مما هي عليه في أسواق دول الاتحاد الأوروبي بنحو ٢٥٪ بالمعدل، وهذا على الرغم من أن الأسعار ما بين العام ٢٠٠٥ والعام ٢٠١١، كانت أعلى ما بين ١١٪ إلى ١٩٪، ولكن بعد حملة الاحتجاجات الشعبية على غلاء المعيشة، استأنفت الأسعار ارتفاعها لتسجل ذروة انعكست في هذه الفوارق.

وكان تقرير سابق قد صدر في الأسابيع الأخيرة، قد بيّن أن أسعار منتجات الحليب في إسرائيل أعلى بنسبة ٣٠٪ مما هي عليه في الأسواق الأوروبية والدول المتطورة الأعضاء في منظمة OECD، وهذا في الوقت الذي تدعي فيه إسرائيل أن أسعار المنتجات الزراعية فيها أقل مما هي عليه في الأسواق الأوروبية.

وحاولت الصحيفة الحصول على تفسير من الشركات المنتجة ومن شبكات التسويق، وجاء الردود متنوعة، وليست كلها بأساء واضحة، واتهم المنتجون شبكات التسوق برفض أسعار عالية، لأن كلفة التسويق لديها

أظهر تحقيق أجرته صحيفة «ذي ماركرز» الاقتصادية فوارق هائلة في أسعار المنتجات الإسرائيلية في السوق المحلية، مقارنة بنفس المنتجات في الأسواق الأوروبية والولايات المتحدة الأميركية، وفي بعض الأحيان يتضاعف السعر.

وهذه ليست المرة الأولى التي يتكشف فيها هذا الأمر، لكن الجديد هو أن فوارق الأسعار تزايدت، على الرغم من حملة الاحتجاجات على غلاء المعيشة التي اندلعت في صيف العام ٢٠١١.

وكانت حملة الاحتجاجات على غلاء المعيشة قد تركزت في عناوينها المركزية أيضاً على أسعار المواد الغذائية، وبشكل خاص المقارنة بين أسعار المنتجات الإسرائيلية في السوق الإسرائيلية، وأسعار نفس المنتجات الإسرائيلية في الأسواق العالمية، واضطرت بعض الشركات في حينه، خاصة شركات منتجات الألبان، إلى تخفيض أسعار منتجاتها، ولكن لم تثر سوى بضعة أشهر قليلة، حتى عادت الأسعار إلى الارتفاع من جديد.

ويظهر من عدة منتجات عرضتها الصحيفة في تقريرها أن الفوارق في الأسعار تبدأ منذ نحو ١٠٪ وتصل إلى ١٠٠٪ وأكثر مما هي في الأسواق الأوروبية والأميركية التي تستورد البضائع الإسرائيلية، ومن بين

رغم الوفرة في الموارد المائية والنجاحات المتحققة في الأعوام الأخيرة

اعتبارات سياسية واقتصادية ما زالت تقف وراء المزاعم الحكومية حول نقص المياه في إسرائيل!



إحدى منشآت تحلية مياه البحر بالقرب من مدينة الخضيرة.

لا تواجه في الحقيقة خطر جفاف ونضوب مصادر المياه، ستؤدي إلى تلاشي الشعور بضروة الادخار في الاستهلاك، وإلى تشجيع هدر المياه في الاستهلاك المنزلي. ولكن السؤال: هل يبهر هذا التخوف فعلاً حقيقة عدم قول الحقيقة الكاملة للجمهور الإسرائيلي؟

ويمكن أن يكون هناك اعتبار إضافي في عدم قول كامل الحقيقة في موضوع ثورة المياه في إسرائيل، وهو اعتبار سياسي، يتمثل في الآمال المعقودة على أن تنجح إسرائيل في استغلال موضوع المياه - الذي شكّل في الماضي سببا لنزاع دام مع جاراتها - في دفع جهود ومساعي لإحلال السلام في المنطقة. ففي قطاع غزة ومناطق السلطة الفلسطينية (في الضفة الغربية) وفي المملكة الأردنية التي نزح إليها عشرات آلاف اللاجئين العطشين من سورية، يسود حالياً نقص خطير في المياه. وقد بدأت إسرائيل بالفعل بخطوات عملية للمساعدة في تخفيف حدة الأزمة التي تواجهها هذه المناطق، عبر تحويل كميات كبيرة من المياه إلى قطاع غزة وإلى المملكة الأردنية التي التزمت إسرائيل بموجب معاهدة السلام الموقعة بين الدولتين، بالتعاون معها في موضوع تطوير مصادر المياه. وقد قررت الحكومة الإسرائيلية مؤخراً أيضاً بصورة سريّة تقريباً، زيادة ما تحوله من مياه نهر الأردن إلى المملكة الأردنية بـ ٢٠ مليون متر مكعب، إضافة لكمية الـ ٥٠ مليون متر مكعب التي تحولها إلى الأردن سنوياً من مياه نهر الأردن واليرموك.

أخيراً، على الرغم من ستر الصمت والواقع السياسي الذي ما زال يضع مصاعب أمام فرص إسرائيل في التحول إلى قوة مائية إقليمية، إلا أنه لا مجال للشك في أن الوفرة الكبيرة المتوقعة في المياه، ستؤدي أيضاً، مثل الغاز الطبيعي المستخرج من آبار البحر الأبيض المتوسط، إلى تغيير في وضع إسرائيل الاقتصادي والسياسي، وهذا التغيير يمكن أن يؤثر إيجابياً ونحو الأفضل على رفاهية جميع المواطنين.

(*) صحافي من أسرة تحرير «هآرتس». وقد ظهر هذا المقال في الملحق الأسبوعي للصحيفة يوم ٢٠١٤/٨/١٧. ترجمة: سن. عياش.

الكهربائية تشكل أحد جوانب الإنفاق الباهظة في عملية التحلية. أما الثورة التكنولوجية الثانية فتتمثل في نجاح منشآت تكرير وتصفية (تطهير) مياه المجاري التي أقيمت في العقود الأخيرة على مقربة من سائر التجمعات والبلدات الحضرية في إسرائيل. وتستخدم هذه المياه حالياً في ري معظم مناطق زراعة السقّي بالري (الإرواء اصطناعياً) في الزراعة الإسرائيلية والتي كانت في الماضي المستهلك الرئيس لمستودعات المياه العذبة في إسرائيل.

ولعل الجانب المستغرب في ثورة المياه يكمن في أن الجهات التي جلبت الوفرة - الحكومة وشركة المياه «مكوروت» والشركات التي استثمرت المليارات في منشآت التحلية والتطهير - لا تتخف في البوق للإعلان عن نجاحها.. ومع أن التجربة الإسرائيلية تثبت أن إنجازات أقل قيمة وأهمية بكثير من الثورة في مجال توفير المياه، تشكل عادة سبباً للعناوين الضخمة في الصحف والخطاب لا حصر لها لرعاة وأسياد الدولة، فإن الحديث عن هذا النجاح بالذات يتم بالتلميح فقط!

هناك ثلاثة تفسيرات على الأقل لهذا الصمت غير المألوف في موضوع وفرة المياه التي تتم إسرائيل:

التفسير الأول هو أن نفقات تحلية مياه البحر انخفضت بصورة حادة في الواقع، لكن الحكومة تعهدت للمستثمرين بالحصول على سعر مرتفع للمياه، وهو سعر - ثمن - غير واقعي بمصطلحات الحاضر. إن في إمكان الحكومة تقليص كمية المياه التي يتبعها من منشآت التحلية، لكنها لا تستطيع دفع أقل من الثمن الذي تعهدت به لقاء كل متر مكعب تشتريه.

التفسير الثاني يتمثل في الخشية من أن معرفة الجمهور الإسرائيلي بالثورة في مجال توفير المياه ستجعله يطالب، عن حق، بإجراء تخفيض حاد في أسعار المياه، أكبر بكثير من التخفيض بنسبة ٥٪ الذي أعلن عنه في مطلع هذا العام، أما السبب أو التفسير الثالث للتكتم على وفرة المياه، فهو منع الإسراف والتبذير. فهناك تخوف من أن معرفة المستهلك بعدم وجود نقص في المياه، وأن إسرائيل

لكنيست والتي كانت خاضعة لتأثير اللوبي الزراعي، القرار بوجود إقامة منشآت تحلية مياه البحر، وذلك على الرغم من وجود اعتبارات كثيرة لا تبرز اتخاذ مثل هذا القرار فبالاستثمارات اللازمة لإقامة مثل هذه المنشآت، كانت ضخمة جداً ووصلت إلى مليارات الشيكلات. كانت هناك طرق كثيرة لتحلية المياه ولذلك كان الاختيار صعباً. بالإضافة إلى ذلك كان من الواضح أنه ستنشأ مشاكل بيئية أخطرها كيفية التخلص من جبال الملح المتبقية بعد التحلية. ومن ناحية الجدوى، قال الخبراء إن تكلفة تحلية كل متر مكعب - وفق التقنيات المعروفة في أواخر القرن العشرين - تزيد عن دولار واحد، وهو ثمن لم يكن في مقدور أي فرع زراعي تحمله، وبالتالي كان من الواضح أن المستهلكين الحضريين (في المدن) هم الذين سيتحملون عبء الإنفاق على تحلية مياه البحر.

كانت بداية تحلية مياه البحر (في إسرائيل) في العام ١٩٧٣، حين شرعت شركة «مكوروت» في إقامة منشآت تحلية بطريقة تعالج مصادر المياه المالحة للمستهلكين في منطقة البحر الميت وإيلات والمستوطنات والبلدات التي لم تصلها مياه المشروع القطري. بعد مرور ٣٠ عاماً فقط، في العام ٢٠٠٨، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً بإقامة منشآت تحلية كبيرة على امتداد شاطئ البحر المتوسط، كانت غايتها توفير ٥٠٥ ملايين متر مكعب في السنة حتى العام ٢٠١٣ (وهو توقع تحقق بالكامل) والوصول حتى تحلية مياه توفير ٧٥٠ مليون متر مكعب في السنة بحلول العام ٢٠٢٠. غير أنه حدثت منذ العام ٢٠٠٨ ثورتان تكنولوجيتان

قلبتا رأساً على عقب خريطة المياه في إسرائيل، وهما ثورتان مشجعتان تنظويان أيضاً، وقفما اتضح، على انعكاسات سياسية بعيدة الأثر. الثورة الأولى تمثلت في الهبوط الهائل في تكاليف تحلية مياه البحر من دولار واحد للمتر المكعب إلى ٤٠ سنتاً، وحتى أقل من ذلك في منشآت التحلية التي أقيمت في الخضيرة و«بلماحيم» قرب تل أبيب وعسقلان وسوريك، و«سيزداد» الادخار في التكاليف أكثر بفضل استخدام الغاز الإسرائيلي بدلاً من الكهرباء التي يتم إنتاجها بواسطة السولار المستورد، ذلك لأن الطاقة

الأوسط ليس المنطقة الوحيدة التي شكلت فيها المياه سبباً أو ذريعة لنزاعات مسلحة. وقد كتب مارك توين الكاتب الأميركي الساخر: «نشرب الويسكي ونتقاتل على الماء»، المياه بين طلائع المستوطنين البيض في مناطق غرب الولايات المتحدة.

إن إحدى طرق المواجهة، التي اتبعتها المجتمع الاستيطاني اليهودي ضد سلطات الانتداب البريطاني، وفي الصراع السياسي بعد قيام الدولة، تمثلت في الجهود والمساعي التي استهدفت ليس فقط الإشارة أو التأكيد على مصادر المياه المتوفرة، وإنما أيضاً على الإمكانية المتاحة لمضاعفة هذه المصادر مرتين أو ثلاث مرات، وذلك في ضوء ما بدا على أنه خطر يهدد حق «الشعب اليهودي» في الوجود والسيادة في «أرض إسرائيل». هذا التوجه ما زال نافذاً وصحيحاً، إلى حد ما، في الوقت الحاضر أيضاً. ومما لا شك فيه أن إدراك الأهمية الاستراتيجية لمصادر المياه هو الذي أدى، على الأقل منذ قيام الدولة، إلى اعتماد ورسوخ المبدأ القائل بأن المياه تمثل «كنزاً قوياً»، وأن الحكومة هي المخولة فقط باتخاذ القرار في شأن طريقة ضخها واستخدامها.

كما أسلفنا، فقد رفضت الحركة الصهيونية و«الييشوف العبري» جملة وتفصيلاً استنتاجات تقرير هوب - سيمبسون. وقد كانت الطريقة الأسهل والأبسط للاستئناف على هذه الاستنتاجات، الادعاء بأن موارد المياه في «أرض إسرائيل» أكبر بكثير، والسعي أيضاً - إن كان الأمر ممكناً - إلى إثبات ذلك، وفي حمى الاندفاع والحماس إلى إثبات أن النفوي - غير اليهودي - مخطئ، وتوصل الخبراء - اليهود - المحليون في الكثير من الأحيان، إلى تقديرات مبالغ فيها، كما فعل على سبيل المثال المهندس سمحا بلاس، الذي كان مسؤولاً ناشطاً على امتداد سنوات طوال في شركتي «مكوروت» و«تايل» (سلطة تخطيط المياه في إسرائيل). فقد اعتقد بلاس، الذي كانت لديه ميول تفاؤلية جامحة، بأن طاقة مصادر المياه في البلاد تزيد عن ثلاثة مليارات متر مكعب في السنة. فيما اعتقد آخرون، ومن ضمنهم البروفيسور هيلل شوفال، الذي انشغل أيضاً في دراسة موارد المياه ذاتها، أن استغلال كامل مصادر المياه لن يتيح لنا استغلال أكثر من مليوني متر مكعب في السنة.

لقد شكّل التقدير المبالغ فيه لطاقة المياه وسيلة مريحة في الصراع مع سلطات الانتداب البريطاني، ولربما كان يهدف أيضاً إلى تشجيع المهاجرين اليهود القادمين إلى البلاد، قبل قيام الدولة، وكذلك في السنوات الأولى لقيامها، والتي تدفقت فيها موجات الهجرة الجماعية، وسادت خلالها أوضاع اقتصادية صعبة. غير أن هذه التقديرات المفرطة تسببت دون شك، بصورة غير مباشرة، بضرر شديد، إذ شجعت الضخ الزائد عن الحد مما تسبب بملوحة الآبار في الحوض الساحلي، كما أدت إلى استثمارات لا لزوم لها في مشاريع مائية باهظة التكلفة مثل نقل مياه بحيرة طبريا و«البيرون» إلى منطقة النقب، والتي اتضح لاحقاً أن جدواها (أي المشاريع) كان أقل من المتوقع، كذلك شجعت إدخال فروع زراعية مستهلكة للمياه مثل بنجر السكر والقطن والكستناء، وقد كان خبر رفح بنجر السكر فاجحاً. فبالإضافة إلى تحويل مياه الري اللازمة لزراعته، كان يتعين أيضاً إقامة معملين لإنتاج السكر في العفولة وكريات جات، والذين لم تعد لهما أي فائدة تقريباً بعد توقف إنتاج بنجر السكر، هذا بينما كان مصير فرع القطن أفضل، إذ اتضح أنه يمكن ري القطن بمياه مالحة. غير أن خيبة الأمل بهذا الفرع أتت من ناحية أخرى، صحيح أن محال القطن الضخمة التي أقيمت في «مدن التطوير» وفرت أماكن عمل وتشغيل للمستوطنين الأوائل في هذه المدن، إلا أنه لم يكن في مقدورها منافسة القطن المستورد من دول الشرق الأقصى.

لقد كان واضحاً، أثناء إقامة الدولة واستيعاب موجات الهجرة الكبيرة، أن مصادر المياه القائمة لن تكون كافية. فالعياه الجوفية لم تكن مؤهلة أو قادرة على تزويد أكثر من مليار متر مكعب في السنة، حتى لو استغلت الآبار أكثر من المسموح به. كذلك فإن مياه السيول والمياه المكررة في الصناعة ومصادر المياه المالحة ومياه المجاري، التي شرع حديثاً - في حينه - بإعادة تكريرها، لن تضيف أكثر من ٣٥٠ متراً مكعباً في السنة، وهي كمية لن تكفي احتياجات السكان الذين ازداد عددهم من عام إلى آخر، واحتياجات الزراعة، التي كانت في تلك الأعوام هدفاً مركزياً. في العام

١٩٤٨، وقبل انتهاء «حرب الاستقلال»، أقر مشروع «المياه (الأنبوب) القطري» لنقل المياه من بحيرة طبريا إلى الجنوب (إلى منطقة النقب) إلى مسافة ١٣٠ كم، ولم يستكمل تنفيذ هذا المشروع، الذي تضمن نقل مياه نهر الأردن واليرموك واللبطاني من الشمال إلى الجنوب، سوى في العام ١٩٦٤. وكانت الفكرة الأصلية لنقل المياه من بحيرة طبريا جنوباً حتى النقب، قد طرحت في العام ١٩٣٩ من جانب الخبير الدولي لصيانة الأرض، د. فولتر كلاي لودرميلك، الذي ألهم كتابه «أرض إسرائيل - أرض الميعاد»، حماس آباء ومؤسسي الحركة الصهيونية. كذلك استعان مهندسو المشروع بخبراء آخرين (مثل المهندس الأميركي جيمس بنيامين هايز) بالإضافة إلى الخطة التي اقترحتها الخبير الإسرائيلي سمحا بلاس، ومما لا ريب أن تنفيذ «مشروع المياه القطري» كان ينطوي في حينه على أهمية عليا، أما الآن، بعد مرور ستين عاماً، فيمكن القول بصورة جازمة بأنه، وعلى الرغم من التكلفة الباهظة التي طلبها تنفيذها، لم يضف سوى ما يقل عن ٥٠٠ مليون متر مكعب في السنة، أي أقل من ثلث استهلاك المياه في إسرائيل في تلك الفترة، هذا فضلاً عن التبعات السلبية للمشروع، ومن ضمنها الهبوط الحاد في منسوب مياه بحيرة طبريا، والنزاع الذي نشب بين إسرائيل وبين كل من سورية والأردن، ولعل الضرر الأشد الذي ترتب على المشروع ذاته، هو الضرر الجسيم الذي لحق بمنسوب مياه البحر الميت، نتيجة الهبوط الحاد في تدفق مياه نهر الأردن إليه.

الحكومة تخفي وتتستر!

تبلور بصمت وتحت ستار من التكتم، لدى محافل اتخاذ القرارات في إسرائيل، ومن ضمن ذلك لجنة المالية التابعة

بقلم: يوفال إيتنسور (*)

شكلت «أحداث ترابيا» (صدامات ساحة اليراق - حائط المبكى - بين العرب واليهود في القدس القديمة) في آب ١٩٦٩، صدمة ليس فقط لـ «الييشوف» (مجتمع الاستيطان اليهودي في فلسطين)، وإنما أيضاً لحكومة بريطانيا التي كانت قد فوضت قبل فترة قصيرة، من قبل عصبة الأمم، بالانتداب على فلسطين. وقد قررت الحكومة البريطانية تفحص ما إذا كان «وعد بلفور» الصادر في تشرين الثاني ١٩١٧، والذي اشترط تنفيذه بعدم المس بسكان البلد (فلسطين) قبل قدوم المستوطنين اليهود، يضمن ويحقق فعلاً هذا الشرط، وقررت (الحكومة البريطانية) كخطوة أولى إيفاد الخبير المعروف في شؤون الزراعة والأراضي، السير جون هوب - سيمبسون، لتقصي الموضوع. وقد توصل هذا الأخير إلى استنتاج قاطع فحواه أن «البلد مكنت بالسكان» مستخدماً القول الانكليزي المأثور «لم يعد فيها مكان حتى لمداعبة هرز - To swing a cat». هذا التقرير، بالإضافة إلى تقرير لجنة «حائط المبكى»، التي تكتمت الوضع أيضاً، أفضيا إلى صدور «الكتاب الأبيض» في العام ١٩٣٠. وقد نص الاستنتاج على وجوب تقليص هجرة اليهود إلى «أرض إسرائيل».

إن الخطأ التاريخي الذي وقع فيه السير جون هوب - سيمبسون يتمثل في قبوله كحقيقتة، أو كمعطى مفروغ منه، مسألة النقص الخطير في المياه في «أرض إسرائيل»، وغيرها من الدول المجاورة، وأن الزراعة المتاحه فيها، بناء على ذلك، هي زراعة بعليّة فقط، تعتمد على مياه الأمطار في فصل الشتاء، وعلى مساحات واسعة نسبياً من الأراضي التي يجتاحها أي فلاح من أجل إغالة أسرته. غير أن المهاجرين اليهود كما أكد الخبير البريطاني ذاته، مستعدون لدفع أسعار عالية للمياه التي يملكها «الأفندية»، مما سيؤدي، كنتيجة حتمية، إلى الإجحاف بحق الفلاحين العرب في العيش وكسب الرزق. وعلى ما يبدو، فإن السير جون لم يفكر بإمكانية تطوير مصادر مياه إضافية تتيح استغلالاً أفضل لمساحات الأراضي، بمساعدة الري، كما أنه تجاهل حقيقة أن الإمكان، في منطقة السهل الساحلي، حفز آبار بلا حدود تقريباً (في تلك السنوات) لاستخدام مياهها في ري بيارات الحمضيات والفاكهة، التي يملكها يهود وعرب.

لقد خلق العطش للماء مصعوبات، ليس فقط أمام الزراعة في هذا البلد، وإنما أيضاً أمام سكان المدن الذين كانوا في حاجة ماسة لمياه الشرب. وما زالت تذكر كواحد من مواليد القدس، أيام النقص في المياه، عندما كانت ينابيع «عين فارة» إلى الشرق و«برك سليمان»، في الجنوب، لا تتوفر في سنوات الجفاف الحادة الأودية من كمية مياه الشرب اللازمة، مما اضطر سكان المدينة العطش لبناء بئر في كل بيت لتخزين مياه الأمطار. في ثلاثينيات القرن الماضي فقط، عندما بدأ ضخ المياه من منطقة السهل الساحلي بمساعدة محطات الضخ التي أقيمت في منطقة «باب الواد»، فخت حدة النقص في مياه الشرب في مدينة القدس، والذي أضحى مشكلة خطيرة خاصة في فترة الحصار في العام ١٩٤٨.

لم يكن «الييشوف اليهودي» مستعداً لقبول استنتاجات الخبير البريطاني، بل ورأى فيها زعماً المجتمع الاستيطاني «مؤامرة إمبريالية»، وقرروا محاربتها بثلاث طرق، أولاً، عبر حجج سياسية تثبت أن بريطانيا العظمى تتصلص من موقعها الداعم والمؤيد للمشروع الصهيوني ثانياً، بواسطة حفز أكثر ما يمكن من آبار المياه، ولا سيما في منطقة الحوض الساحلي؛ ثالثاً، بواسطة تطوير ضخ المياه إلى المناطق الجداء، خاصة في منطقة صحراء النقب بمساعدة شبكة أنابيب ري ومنشآت مياه يمكن بواسطتها نقل فائض المياه - كما اعتقدوا في تلك السنوات - من الشمال إلى الجنوب.

وقد شكلت المياه من وجهة نظر قادة المجتمع الاستيطاني اليهودي ليس مصدراً للشرب وكسب الرزق فحسب، وإنما أيضاً وسيلة ذات أهمية من الدرجة الأولى في الصراع السياسي على وجود المستوطنين اليهود في هذه البلاد، وليس من باب الصدفة أن الرجلين اللذين ارتبط اسميهما بتطوير الاقتصاد الإسرائيلي على اختلاف فروع ومجالاته، ليحي أشكول وبنحاس سابير، باشرا نشاطهما العام في البلد في مجالات تطوير مصادر ضخ المياه بواسطة شركة «مكوروت».

لم يكن تقرير هوب - سيمبسون وسياسة حكومة ملك بريطانيا مصدر الإزعاج والقلق الوحيد لإسرائيل في مجال المياه. فهذا الموضوع وقف أيضاً في مركز الصراع بين «الييشوف اليهودي» وبين دولة إسرائيل. كذلك شنت جامعة الدول العربية حملة ضد أنشطة إسرائيل في استغلال مياه بحيرة طبريا وروافدها ورات فيها مساً وتعدياً على مصادر مياه كل من الأردن وسورية. وقد أدت الحرب على المياه إلى نشوب نزاع وسفك دماء بين إسرائيل وسورية إبان خمسينيات القرن الماضي، وفي أيلول ١٩٦٥، قرر مؤتمر القمة العربية الثالث تحويل روافد نهر الأردن بالقوة. صحيح أن القرار لم يخرج إلى حيز التنفيذ، إلا أن النزاع على المياه شكل بل شك أحد الأسباب التي أدت إلى اندلاع «حرب الأيام الستة» بعد مرور أقل من عامين على قرار مؤتمر القمة العربية المذكور. في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧، خُذ الصراع على المياه بين إسرائيل والدول العربية، وفي معاهدة السلام المبرمة مع الأردن في العام ١٩٩٤ تعهدت إسرائيل بتحويل ٥٠ مليون متر مكعب في السنة للأردن من مياه روافد بحيرة طبريا. وفي العام الماضي (٢٠١٣) جرى زيادة هذه الكمية بعدما اتضح أن ضخ المياه في إسرائيل زائد عن المتوقف.

المياه ك «كنز قومي» لإسرائيل

لم تبدأ العلاقة الوثيقة بين المياه والسياسة في «أرض إسرائيل» بطبيعة الحال في عهد الانتداب البريطاني، أو خلال النزاع بين اليهود والعرب. ففي أسفار التوراة يمكن العثور على كم هائل من النصوص التي تصف نزاعات على آبار المياه لري قطعان المواشي. وفي واقع الأمر، فإن الشرق

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»



شلومو ساند اختراع «أرض إسرائيل»

ترجمة:

انطوان شلحت و أسعد زعبي

احتدام الجدل حول قانون «ثبات الحكم ورفع نسبة الحسم»!

*** تتركز الأنظار على رفع نسبة الحسم بينما يتضمن القانون بنودا ليست أقل خطورة** هدف التغييرات المقترحة**

في شكل نظام الحكم والعمل البرلماني تقليص مجال نشاط المعارضة وتهميش الوزن السياسي للمواطنين العرب *

كتب بروهوم جرابيسي:

احتدم الجدل في الكنيست في الأيام الأخيرة حول قانون ما يسمى «ثبات الحكم ورفع نسبة الحسم»، الذي يادرت له أحزاب في الائتلاف الحاكم، إذ أن لجنة القانون والدستور البرلمانية تسرع بحث هذا القانون تمشيا مع هدف المبادرين لإقراره كليا مع انتهاء الدورة الشتوية الحالية في نهاية آذار المقبل، إلا أن خلافات جدية ظهرت في صفوف الائتلاف الحاكم حول رفع نسبة الحسم تمنع تقدم تشريعه، بينما عقدت كتل المعارضة مؤتمرا صحافيا جماعيا لتعلن فيه معارضتها لهذا القانون، الذي تتركز الأنظار فيه على رفع نسبة الحسم، في حين أنه يشمل بنودا إشكالية من ناحية ديمقراطية، فهو يقلص مجال نشاط المعارضة البرلماني، ويهمش تأثير وزن ممثلي المواطنين العرب في الكنيست.

وكان حزب «إسرائيل بيتنا» بزعامة أفيغدور ليبرمان، قد طرح مشروع قانون ما يسمى «ثبات الحكم ورفع نسبة الحسم» في شهر حزيران من العام الماضي ٢٠١٣، أي بعد بدء عمل الحكومة بثلاثة أشهر، وأقره الكنيست بالقراءة التمهيدية، ومن بين ما نص عليه رفع نسبة الحسم من ٢٪ اليوم إلى ٤٪، وبعد هذا بشهر واحد، طرح حزب «يوجد مستقبل» بزعامة وزير المالية يائير لبيد قانونا مشابها، ولكن برفع نسبة الحسم إلى ٣٪، ونال كلا القانونين دعم الائتلاف الحاكم، وجرى إقرار القانونين لاحقا معا بالقراءة الأولى، في نهاية شهر تموز الماضي، ما يعني إسراع إقراره.

نسبة الحسم

كما ذكر فإن القانون بشأن نسبة الحسم ينص على رفع النسبة من ٢٪ إلى ٤٪، إذ أن اقتراح «يوجد مستقبل» جرى التراجع عنه تكتيكيا، لأنه بموجب القانون إذا ما أقر الكنيست بالقراءة الأولى نسبة معينة، بالإمكان تخفيضها لدى التصويت عليها بالقرءاء النهائية، ولكن لا يمكن رفعها في تلك القراءة، ولهذا فقد اتفق الحزبان على الذهاب إلى النسبة الأعلى في التصويت على القانون بالقراءة الأولى، كي يكون هناك مجال لتقليص النسبة لاحقا، إذا ما وافق الائتلاف على ذلك.

والجمهور المستهدف الأول من رفع نسبة الحسم هو الكتل الثلاث الناشطة بين المواطنين العرب، الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، والتجمع الوطني الديمقراطي، والحركة الإسلامية (الجناح الجنوبي) التي تخوض الانتخابات بتحالفات مع قوى أخرى مثل الحركة العربية للتغيير.

وتحصل كل من هذه اللوائح الثلاث على نسبة متفاوتة تتراوح ما بين ٢٥٪ إلى ٣٤٪، ما يعني

أن نسبة حسم ٣٪ تجعل هذه الكتل أمام معركة اجتياز هذه النسبة، ولن يكون أمامها مفر في أي انتخابات مقبلة ترتفع فيها نسبة الحسم إلا الانخراط في لائحة واحدة أو لائحتين مترابطتين باتفاق فائض أصوات.

ويرى المواطنون العرب، رغم وجود رغبة واسعة بخوض الانتخابات بلائحة واحدة، أن نمطا كهذا يمنع الحق في التعددية السياسية كسائر المجتمعات.

لكن المعارضة المبدئية لرفع نسبة التصويت لا تقتصر على الجمهور العربي، بل تصل أيضا إلى اليسار الصهيوني الممثل بحركة ميرتس. إلا أن معارضة حزب «العمل» تأتي من موقعه في صفوف المعارضة، وكذا الأمر بالنسبة لحركة «شاس» لليهود المتدينين الشرقيين، بينما كتلة «يهדות هتوراة» لليهود المتدينين الغربيين (الأشكناز) تعارض هي أيضا القانون كون كتلتها التي تضم ٧ نواب مؤلفة من ثلاثة أحزاب ناشطة بين جمهور الحريديم «الأشكناز».

لكن تاكد في الأيام الأخيرة أن المعارضة وصلت أيضا إلى صفوف الائتلاف، وبالأد صفوف اليمين الأشد تطرفا، من أمثال النائب موشيه فيغلين من حزب الليكود الحاكم ومن يتزعم التيار الأكثر تطرفا، والنائبة أوريت ستروك من كتلة «البيت اليهودي»، وهي من قادة المستوطنين الأشد تطرفا في مدينة الخليل، وغيرهما.

هذه المعارضة لم تأت صدفة، وبطبيعة الحال ليست من باب الحفاظ على حقوق الأقلية العربية، بل لأن التيار المتشدد يأخذ في الحسيان وضعيته السياسية، فكتلة «البيت اليهودي» مؤلفة من ثلاثة إلى أربعة أحزاب يمينية متطرفة متشددة، منتشرة في مستوطنات الضفة، وتأخذ في الحسيان احتمال عدم توافقها مجددا في أي انتخابات مقبلة.

كذلك فإن النواب المتطرفين ينظرون إلى نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة، حينما منعت بضع مئات الأصوات من وصول اللائحة الأشد تطرفا إلى الكنيست، التي شملت مرشحين من عمارة «كهانا» الإرهابية، إذ حصلت اللائحة على ما يقارب ٧٠ ألف صوت في تلك الانتخابات، وبذلك فقد التيار المتشدد مقعدين برلمانيين.

لكن ليس هذا فحسب، فهناك أيضا أسباب أخرى تدفع لمعارضة نواب في الائتلاف لهذا القانون، لأن الشق الثاني منه يشدد من شروط الانشقاق عن الكتل البرلمانية، فيموجب القانون القائم بإمكان كل مجموعة برلمانية تشكل ثلث الكتل البرلمانية، ولا تقل عن نائبين اثنين، الانشقاق عن الكتلة البرلمانية «العمل» وتشكيل كتلة جديدة، تحظى بتمويل مباشر، شرط أن يكون هذا الانشقاق قد جرى بعد ثلاثة أشهر على الأقل من الانتخابات البرلمانية.

أما اقتراح القانون الذي يجري تشريعه، فإنه يرفع المدة القانونية للحصول على تمويل من الكنيست للكتلة البرلمانية إلى عامين على الأقل من يوم الانتخابات البرلمانية، ويستثنى هذا البند من القانون الأحزاب، بمعنى يحق لحزب مسجل وقائم من قبل أن ينشق عن كتلة برلمانية شريك فيها في أي وقت ويحصل مباشرة على تمويل برلماني.

بطبيعة الحال، فإن هذا الاستثناء لا يأتي صدفة لأن صاحب القانون أفيغدور ليبرمان يتزعم حزبا خاض الانتخابات بلائحة مشتركة مع حزب الليكود، ولهذا من غير المعقول أن يطرح قانونا يقيد حرية حركته الحزبية في الكنيست.

ومن المفترض أن يدب مشروع القانون هذا القلق لدى حزب آخر أو أكثر في الائتلاف الحاكم، فحزب «الحركة» بزعامة تسييي ليفني وصل إلى الكنيست بعد أن أحرز نسبة ٥٪ من أصوات الانتخابات الأخيرة، لكن ليفني لم تؤسس حزبا يستطيع أن يضمن لها هذه النسبة مجددا في الانتخابات المقبلة، ولا يبدو حتى الآن أنها ستحقق قفزة في أي انتخابات مقبلة، ولذا فإن رفع نسبة الحسم حتى إلى ٣٪، سيسهل لها تحديا، إذا لم تخض الانتخابات المقبلة بتحالف جديد مع حزب مثل «كاديما» الذي انشقت عنه وحصل على ٢٪ من الأصوات، وله مقعدان اثنان برئاسة شأوول موفاز.

أكثر من هذا، ففي المؤتمر الصحافي الذي عقده المعارضة وجه رئيس كتلة «يهדות هتوراة» النائب يعقوب ليتسمان وخذة ليست سهلة لرئيس حزب «يوجد مستقبل» يائير لبيد، وقال له: عليك أن تنظر إلى تجارب الماضي، فقد كانت هناك كتلة برلمانية من ١٥ نائبا، وفي الانتخابات التالية فقدت كل تلك المقاعد، وتلك الكتلة كانت برئاسة والد يائير، يوسف لبيد، الذي خسر كل شيء في انتخابات ٢٠٠٦.

وهو يقصد أن حزب «يوجد مستقبل» حديث العهد ظهر في استطلاعات الأشهر الأخيرة كمن يفقد عددا من مقاعده فيما لو جرت الانتخابات البرلمانية في هذه الأيام، ولذا ينصحه ليتسمان بأن يعيد النظر في موقفه من رفع نسبة الحسم.

وقد برزت خلافات أطراف ونواب الائتلاف الحاكم في آخر جلسة عقدتها لجنة القانون والدستور البرلمانية في الأسبوع الماضي، حينما جاهر عدد من نواب الائتلاف بمعارضتهم لرفع نسبة الحسم، فبالإضافة إلى معارضة فيغلين وستروك، اعترضت على هذه الخطوة أيضا النائبة عادي كول من حزب «يوجد مستقبل»، الذي يادر هو أيضا لرفع نسبة الحسم، وموقفها نابع من أسس ديمقراطية إذ أنها الأكثر يسارية في هذا الحزب.

وقيل في الأسابيع الأخيرة أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وأفيغدور ليبرمان قد توصلا إلى تفاهم بينهما لرفع نسبة الحسم إلى ٣,٢٥٪، إلا

أن هذا التفاهم المعلن لم يصل إلى باقي أطراف الائتلاف ولا إلى اللجنة البرلمانية المختصة.

بنود ليست أقل خطورة

كما ذكر، فإن القانون يتضمن بنودا أخرى إضافة إلى رفع نسبة الحسم وتقييد شروط الانشقاق، تتعلق بشكل حجب الثقة عن الحكومة، فالقانون القائم ينص على أن حجب الثقة عن الحكومة يحتاج إلى أغلبية عددية لا تقل عن ٦٠ نائبا، وفي حال تم حجب الثقة عن الحكومة يبدأ رئيس الدولة مشاوراته بين الكتل البرلمانية لتكليف نائب آخر بتشكيل الحكومة، ويمتغ فترة ٢٨ يوما، وبعدها ١٤ يوما آخر، وتكون الحكومة في هذه الحالة حكومة تسيير أعمال.

كذلك فإن الوضع القائم يجيز للمعارضة تقديم اقتراحات حجب الثقة عن الحكومة، شرط أن الكتلة أو مجموعة الكتل البرلمانية التي تقدم الاقتراح لا يقل عدد نوابها عن عشرة نواب، وبناء عليه تجتث الكنيست بعد ظهر كل يوم اثنين من ثلاثة إلى أربعة اقتراحات لحجب الثقة عن الحكومة، وهذا نمط يشهده الكنيست أسبوعيا منذ قرابة عشرين عاما، إذ أن من بادر إلى هذا النمط كان حزب الليكود في فترة حكومة إسحاق رابين بهدف إرهاب الائتلاف غير المتماسك في حينه، ومن بعد تلك الفترة تمسكت كل أحزاب المعارضة بهذا النمط.

وفي واقع الأمر، فقد تحولت مقترحات حجب الثقة إلى جلسات فارغة تكثر فيها المقارعات الخطابية، ولا تحظى بأي اهتمام اعلامي، لكن المعارضة تنظر إلى هذا النمط كفرصة ضرورية لها لطرح وجهات نظرها من على منصة الكنيست أسبوعيا.

أما القانون المقترح، فإنه يسمح بعرض اقتراحات حجب الثقة عن الحكومة مرة واحدة في الشهر، على أن تتم الجلسات بحضور رئيس الحكومة، إلا إذا تقدم ٦١ نائبا بطلب لحجب الثقة عن الحكومة.

وجاء في الاقتراح أنه في حال تم حجب الثقة عن الحكومة بأغلبية لا تقل عن ٦١ نائبا، فإن الحكومة لا تتحول إلى حكومة تسيير أعمال بل تستمر في عملها كالمعتاد، وفي المقابل فإن على رئيس الدولة أن يكلف نائبا آخر بتشكيل الحكومة، ولكن في فترة لا تزيد عن ٢١ يوما، على أن يشكل المرشح حكومة لا يقل عدد أعضاء الائتلاف فيها عن ٦٥ نائبا، وإذا لم ينجح فإن الحكومة القائمة تواصل عملها كالمعتاد وكان شيئا لم يكن.

وهذا لم يأت صدفة، بل يأخذ بعين الاعتبار أن نواب الكتل الثلاث الناشطة بين المواطنين العرب ينضمون عادة لكل اقتراح حجب ثقة عن الحكومة، ولكنهم لا يكونون شركاء في أي حكومة بديلة، بمعنى أنه في حال تم حجب الثقة عن الحكومة بأغلبية ٦١ نائبا أو أكثر بقليل، فإن ١١ من داعمي حجب الثقة يكونون من

«منهاتن» أستطيع تشخيص الإسرائيلي بينهم، ليس من السهل إيضاح أو تحديد كيف ننشخص الإسرائيليين، لكن في غياب معيار واضح يبدو لي أن هناك سمة مميزة لـ «الإسرائيلية» داخل مجموعة القومية العربية وداخل مجموعة القومية اليهودية، ولكن هل يكفي ذلك للإعلان عن وجود قومية إسرائيلية مشتركة للمجموعتين الاثنيتين على حد سواء؟

توجهت إلى عضو الكنيست أحمد طيبي وسألته إذا كان يعتقد باننا، كليا، ننتمي إلى نفس القومية. في البداية ظن بانني أمرح، ولكن حين أكدت له جدية السؤال أجاب بصورة قاطعة قائلا: «نحن نحمل نفس الجنسية (المواطنة) غير أن قوميتنا مختلفة». كلانا، أنا وعضو الكنيست طيبي، متفقان على أنه، وبكوننا مواطنين إسرائيليين، يتعين على الدولة أن تعاملنا على قدم المساواة في كل ما يتعلق بالحقوق والواجبات. ففي غياب ظروف خاصة تولد اختلافا ذا صلة بين اليهودي والعربي (مثلا إعفاء المواطنين العرب من الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي) لا يجوز ممارسة أي تمييز على أساس ديني- إثني (أو سواه). غير أننا، كليا أيضا، متفقان على أن دوائر هويتينا القوميتين منفصلة ومختلفة عن بعضها في بناها وأسسها العميقة، وبالتالي ما من شك في أن قرار- حسم- المحكمة الإسرائيلية العليا يتسق مع تفضيلات وميول الأكثرية الساحقة من مواطني إسرائيل عربا ويهودا.

في الوقت ذاته لا شك في أن غاية الملتمسين هي غاية نبيلة وسامية؛ منع التمييز للأسوأ ضد عرب إسرائيل. غير أن الطريق التي اختاروها لتحقيق هدفهم- الاعتراف بوجود قومية إسرائيلية- هي

^[1] (٥) استاذ جامعي إسرائيلي، ظهر هذا المقال في العدد الأخير (كانون الثاني ٢٠١٤) من المجلة الدورية الإسرائيلية «المحامي» ونشر على الموقع الإلكتروني لـ «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية». ترجمة خاصة.

